المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (216) - الجزء (2) - السنة (60) - شوال 1447هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٦) - الجزء (٢) - السَّنة (٦٠) - شوال ١٤٤٧هـ



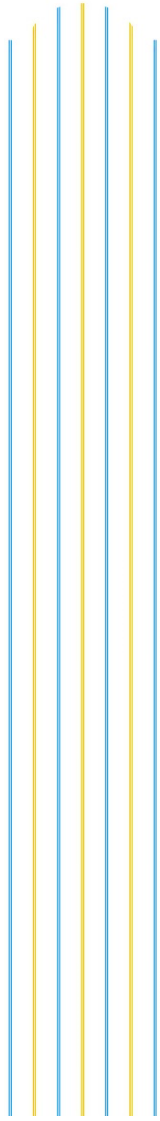




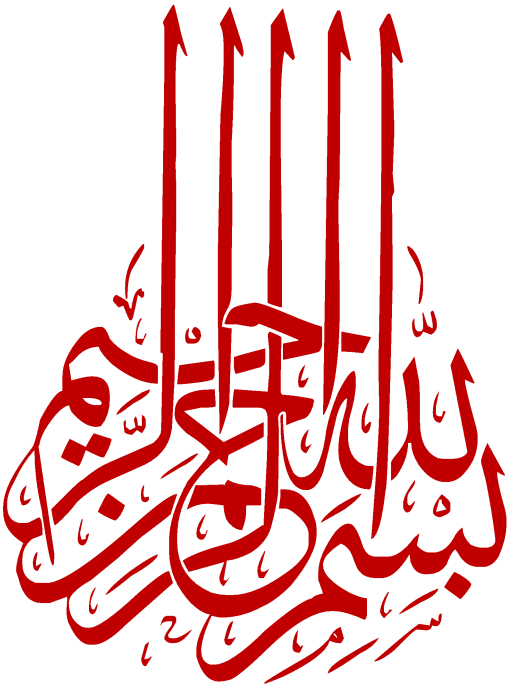
حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١






بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات:

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير عبر منصة المجلة:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ. د/ فيصل بن جميل غزاوي
إمام وخطيب المسجد الحرام، والأستاذ بقسم القراءات بجامعة أُمِّ القرى (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء

معالي أ. د/ سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

أ. د/ إسماعيل لطفي جافاكيا
رئيس جامعة فطاني بتايلاند

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ القراءات بمعهد محمد السَّادس للقراءات بالمغرب

أ. د/ غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت بالعراق (سابقًا)

أ. د/ نجم عبد الرحمن خلف
أستاذ الحديث الشريف وعلومه بالجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا (سابقًا)

هيئة التحرير

أ.د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ.د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ.د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ.د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ.د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ.د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ.د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عيد الجربوعي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ القانون الخاص بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ نايف بن جبر السلمي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألَّا يتجاوز البحث (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
١٢- يُرسل الباحث على منصة المجلة المرفقات الآتية:
البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (٢)

م	البحث	الصفحة
-١	إجماعات النووي في الرُّواة جرحًا وتعديلًا - جمع ودراسة - د/ عبد الله بن سعد بن فهاد العايذي القحطاني	١١
-٢	أثر مادة الأخباريين في تراجم رواة الحديث - دراسة تأصيليَّة تحليليَّة - د/ عبد الرحمن بن سليمان الشايع	٦٣
-٣	معرفة آخر الرُّواة عن الشيوخ من رجال أصحاب الكتب السِّتة - دراسة استقرائيَّة تحليليَّة - أ. د / عبد الله بن عيد بن عمير الجربوعي	١١١
-٤	الإمكانيات التقنية لـ Copilot في خدمة السُّنة النبوية - دراسة تحليليَّة تطبيقيَّة - د/ عبد الله بن عبد الرحمن عبد العزيز الشبل	١٨٥
-٥	تعليقات الإمام البخاري على ألفاظ الحديث في صحيحه - دراسة تحليليَّة في الدوافع والمقاصد - د/ أيمن بن سليم العويڤ	٢٣٧
-٦	أقوال أئمَّة الدعوة والعلماء المعاصرين في الزهاد والصوفية الأوائل - جمعًا ودراسةً - د/ عبد الغني بن حماد الزهراني	٢٨٣
-٧	العلاقة بين مفهوم الإيمان في أركان الإيمان الستة ومفهومه في مسمى الإيمان د/ خالد فلاح العازمي	٣٣٥
-٨	جهود الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة في بيان مخالفة الأحزاب والجماعات المعاصرة لأصول أهل السُّنَّة من خلال توصيفات مقررات كليَّة العقيدة والدعوة د/ سليم بن حسن بن جابر لغبي	٣٧٥
-٩	صلاة المأموم أمام الإمام خارج المسجد من جهة القبلة (المسجد النبوي أنموذجًا) - دراسة فقهيَّة معاصرة - أ. د / عادل بن عيد الخديدي	٤٣٥
-١٠	أنواع النيَّة المطلوبة في الصلاة - دراسة فقهيَّة استقرائيَّة مقارنة - د/ أحمد بن محمد بن حمد الحركان	٤٧٧


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

تعليقات الإمام البخاري على ألفاظ الحديث في صحيحه

- دراسة تحليليَّة في الدوافع والمقاصد -

Al-Bukhari's Comments on Hadith Wordings in His Ṣaḥīḥ
- An Analytical Study of Motives and Objectives -

إعداد:

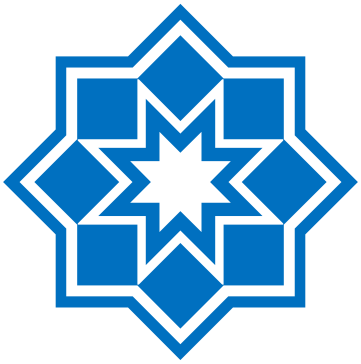
د / أيمن بن سليم العوفي

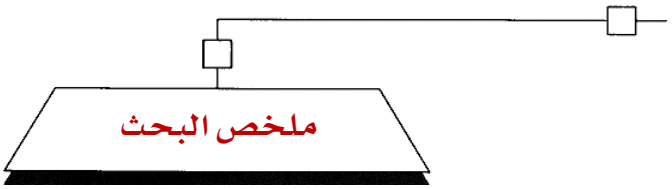
الأستاذ المشارك بقسم فقه السُّنة ومصادرها، بكلية الحديث الشريف، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Prepared by:
Dr. Ayman bin Saleem Al-Oufi
Associate Professor in the Department of Sunnah Jurisprudence and its Sources at the Faculty of Hadith Studies, Islamic University of Madinah
Email: asaloufi@iu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/09/02		2025/11/19

نشر البحث
A Research publication
شوال ١٤٤٧هـ - March 2026
DOI:10.36046/2323-060-216-015

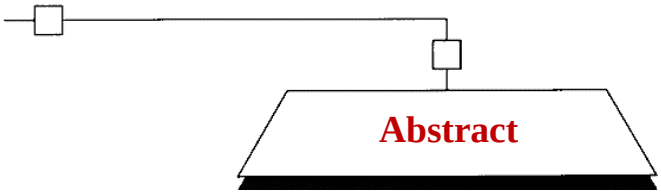




يتناول هذا البحث جانبًا من منهج الإمام البخاري في صحيحه، من خلال دراسة تعليقه على بعض ألفاظ الحديث التي صدّرها بصيغة: "قال أبو عبد الله"، وذلك من حيث دوافعه ومقاصده العلمية في تلك التعليقات. وقد ركز البحث على تحليل هذه المواضع تحليلاً موضوعيًّا، مع تصنيفها بحسب طبيعة المقصد، فاشتمل المبحث الأول على المقاصد العلمية المتعلقة بفقه اللفظة، كبيان معناها، أو علاقتها بألفاظ القرآن الكريم، أو تحديد أسماء المواضع، في حين خُصص المبحث الثاني للمقاصد المتعلقة بالرواية، كتصحيح الخطأ، أو ترجيح رواية، أو توجيه اللفظ المنفرد أو المشكوك فيه.

وقد توصل البحث إلى أن تعليقات البخاري لم تكن شرحًا لغويًّا مجردًا، بل كانت تمثل منهجًا نقديًّا دقيقًا يعكس عمق فقهه للرواية، ودقته في ضبط اللفظ والمعنى، كما أبرزت الدراسة أهمية هذه التعليقات في فهم صنيعه وتوسيع النظر في منهجه في الرواية والدراية.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، تعليقات البخاري، ألفاظ الحديث، الدوافع، المقاصد.



Abstract

comments on certain ḥadīth wordings that he introduced with the phrase: “Qāla Abū ʿAbd Allāh” ("Abū ʿAbd Allāh said"). The research focuses on analyzing these instances objectively, aiming to uncover the scholarly motives and purposes behind his comments. The first chapter addresses the intended objectives related to the interpretation of specific words, such as clarifying their meaning, linking them to similar expressions in the Qur’an, or identifying geographic locations mentioned in the text. The second chapter is devoted to objectives related to the narration itself, including the correction of errors, preference of one version over another, or explanation of rare or uncertain wordings.

The study concludes that al-Bukhārī’ s comments were not merely linguistic annotations, but rather reflected a precise critical methodology, demonstrating his deep understanding of narration and his careful attention to the accuracy of wording and meaning. These comments serve as a key to understanding his approach to both transmission and interpretation of ḥadīth.

Keywords: Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-Bukhārī, s comments, ḥadīth wordings, motives, objectives.

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

يُعدّ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) من أبرز أعلام المحدثين، وقد تميّز صحيحه بخصائص فريدة جعلته يتبوأ مكانة رفيعة في كتب الحديث النبوي، حتى عُدّ أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى. ولم يكن عمل البخاري في الجامع الصحيح مجرد جمع للأحاديث بأسانيدها، بل تضمّن جملة من التعليقات والتنبيهات الدقيقة التي تكشف عن عمق نظره، وسعة علمه، ورسوخ قدمه في علوم الحديث روايةً ودرايةً.

ومن بين تلك الجوانب المهمة التي تميّز بها صحيحه: تعليقاته على ألفاظ الحديث، والتي قد تأتي توضيحًا لمعنى، أو بيانًا لمراد، أو استدراكًا على راوٍ، أو تصحيحًا للفظ، أو تعقيبًا لغويًّا أو فقهيًّا. وهذه التعليقات، وإن بدت موجزة أحيانًا، فإنها تحمل دلالات علمية ومنهجية عميقة، وتُعدّ نافذة لفهم منهج البخاري في توجيه الروايات، وتعامل المحدثين مع الألفاظ النبوية.

وقد جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على هذا الجانب المهم من عمل البخاري، من خلال جمع مواضع تعليقاته على ألفاظ الحديث في صحيحه، وتحليلها، ودراسة دوافعه فيها، وبيان مقصده منها، واستنباط ما تدلّ عليه من قواعد علمية دقيقة في نقد الألفاظ وتعليلها.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يساهم في فهم منهج البخاري النقدي، ويوضّح كيفية تعامله مع متن الحديث، كما يكشف عن رصانة مصنّفه، ودقّته في ضبط الروايات ومعانيها، وهو ما يعود بالنفع على الدارسين في علوم الحديث، سواء في جانب الرواية أو الدراية.

❁ مشكلة البحث:

عند التأمل في صحيح البخاري، يُلاحظ أن الإمام البخاري يعمد في بعض المواضع إلى التعليق على ألفاظ معينة من الحديث، خصوصًا الألفاظ الغريبة، سواء بالشرح أو التوضيح أو التنبيه، بينما يترك مواضع أخرى دون تعليق، على الرغم من اشتمالها على ألفاظ تحتاج إلى بيان. وهذا يثير تساؤلات مهمة حول منهجه في هذا الباب؛ ما العوامل التي دفعته إلى التعليق في بعض المواضع دون غيرها؟ وما المقاصد التي كان يسعى لتحقيقها من خلال تلك التعليقات؟

يسعى هذا البحث للإجابة عن هذين السؤالين، من خلال دراسة تحليلية تستقرئ دوافع البخاري ومقاصده من تعليقه على ألفاظ الحديث في صحيحه، مع ربط ذلك بمنهجه النقدي واللغوي والفقهي في التعامل مع النص النبوي.

❁ أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من اعتبارات متعددة، علمية ومنهجية، يمكن إجمالها فيما يلي:

-تسليط الضوء على جانب مهم من منهج الإمام البخاري في تصنيفه للجامع الصحيح، وهو جانب التعليق على ألفاظ الحديث.

-الإسهام في فهم منهج المحدثين في التعامل مع متن الحديث، من خلال دراسة تطبيقية لصنيع أحد أبرز أئمة الحديث.

-بيان مدى عناية الإمام البخاري بألفاظ الحديث من حيث الدوافع والمقاصد.

❁ حدود البحث:

نظرًا لاتساع مادة صحيح البخاري، وتنوّع المواضع التي تضمّنت تعليقات على ألفاظ الحديث، فقد اقتصر هذا البحث على دراسة التعليقات التي صدّرها الإمام البخاري بقوله: "قال أبو عبد الله"، لما تمثّله هذه الصيغة من إشارة صريحة إلى تعليق مباشر من المؤلف، يعكس مقصده وتوجيهه للنص.

وبناءً على ذلك، فإن البحث لا يشمل المواضع الأخرى التي وردت فيها إشارات لغوية أو فقهية أو نقدية منسوبة إلى البخاري ضمن تراجم الأبواب أو بصيغ غير مباشرة، وذلك رغبةً في ضبط العينة البحثية، وتحقيق التركيز المنهجي، وإتاحة المجال لتحليل أعمق وأدق لما ورد بصيغة "قال أبو عبد الله" من تعليقات، من حيث محتواها، ودوافعها، ومقاصدها، ودلالاتها العلمية.

❁ الدراسات السابقة:

نظرًا لأهمية صحيح البخاري، ومكانة مؤلِّفه العلمية المرموقة، فقد كان هذا الكتاب محطّ عناية العلماء والباحثين على مر العصور، حيث سعوا إلى خدمته ودراسته والكشف عن مكنوناته العلمية، ووجوه تميّزه في الصناعة الحديثية. وقد تناولت بعض الدراسات جوانب متفرقة من تعليقات الإمام البخاري وتفسيراته لألفاظ الحديث، إلا أن الباحث -بحسب ما وقف عليه- لم يجد دراسة أفردت جانب مقاصد البخاري من تعليقه على ألفاظ الحديث بالبحث والتحليل، على وجه الخصوص.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع ما يلي:

-"منهج الإمام البخاري في شرح غريب الحديث من خلال كتابه الجامع الصحيح"، رسالة ماجستير للباحثة نور اليقين جديدي، جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي، الجزائر.

اهتمت هذه الرسالة بجمع تعليقات الإمام البخاري المتعلقة بغريب الحديث، وبيان مصادره في ذلك، ومنهجه في عرض الغريب، وما إذا كانت تعليقاته ترد ضمن

المتن أو الترجمة. وقد اقتصرت على الجانب اللغوي الغريب دون التعرض لمقاصده من التعليق، وهو ما تميز به هذا البحث.

-"الدرس اللغوي عند الإمام البخاري: دراسة وصفية تحليلية"، للدكتور يوسف الخزاز.

تناولت هذه الدراسة عناية البخاري بالجانب اللغوي في تعليقاته على الأحاديث، وأبرزت مكانته في علوم اللغة، إلا أنها لم تتناول تعليقه على الألفاظ من جهة مقاصده أو دوافعه العلمية.

-"منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح"، رسالة ماجستير للباحث سيد أحمد الإمام بن خطري، جامعة أم القرى.

ركّزت هذه الرسالة على الجوانب التفسيرية لآيات القرآن في صحيح البخاري، دون التعمق في ألفاظ الحديث النبوي أو تعليقات البخاري عليها من زاوية لغوية أو مقاصدية.

-"جامع تفسير البخاري في صحيحه: جمعًا ودراسة"، للباحث إبراهيم أبو شنب.

سعى هذا العمل إلى جمع تفسير البخاري للآيات القرآنية ضمن صحيحه، ودراسته وتحليله، وهو يلتقي جزئيًا مع هذا البحث في المواضع التي علّق فيها البخاري على ألفاظ الحديث بما يوافق معاني قرآنية، إلا أن هذا البحث يتميز بالتركيز على مقاصد البخاري في تعليقاته، وتحليلها ضمن سياقها الحديثي واللغوي.

وعليه، فإن هذا البحث يسدّ فراغًا علميًا في دراسة تعليقات البخاري على ألفاظ الحديث من زاوية مقاصده ودوافعه العلمية والمنهجية، ويُعدّ مكمّلاً ومُتمّماً لما سبقه من جهود علمية.

❁ خطة البحث:

جاءت خطة هذا البحث وفقًا لطبيعته العلمية لتشتمل على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين رئيسين، يندرج تحت كل منهما مطلبان، ثم خاتمة تبرز أهم النتائج

والتوصيات. وفيما يلي عرض لمكونات الخطة:

المقدمة: وتضمنت بيان مشكلة البحث وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: واشتمل على تحديد عدد المواضع الداخلة ضمن نطاق الدراسة، وآلية تصنيفها، وبيان المقصود بدوافع الإمام البخاري ومقاصده في تعليقه على ألفاظ الحديث، مع التمييز بين المفهومين.

المبحث الأول: المقاصد العلمية المتعلقة بفقه اللفظة، ويضم مطلبين:

المطلب الأول: تعليقات البخاري على الألفاظ الموافقة لما في القرآن الكريم.

المطلب الثاني: تعليقات البخاري على الألفاظ المتعلقة بالأماكن.

المبحث الثاني: المقاصد الحديثية المتعلقة بالرواية، ويضم مطلبين:

المطلب الأول: تعليقات البخاري عند اختلاف الألفاظ بين الروايات.

المطلب الثاني: تعليقات البخاري عند انفراد الراوي باللفظة أو ورود الشك فيها.

الخاتمة: وتشتمل على خلاصة ما توصّل إليه البحث من نتائج، والتوصيات المقترحة في ضوء ما تم بحثه.

❁ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الاستقرائي التحليلي**، وذلك بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وموضوعها، وذلك على النحو الآتي:

١. **المنهج الاستقرائي:** من خلال تتبّع المواضع التي جاء فيها تعليق الإمام البخاري على ألفاظ الحديث بصيغة "قال أبو عبد الله"، وجمعها من مواضعها في صحيحه.

٢. **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل هذه التعليقات، وبيان العوامل الدافعة للإمام البخاري للتعليق فيها، واستكشاف مقاصده منها، وربطها بسياق الحديث وموضعها داخل الكتاب.

تمهيد

يحظى صحيح الإمام البخاري بمكانة علمية رفيعة، لما تميّز به من دقة في الجمع، وصحة في الرواية، وجودة في التبويب، وعمق في الاستنباط، مما جعله محطّ أنظار العلماء وموضع عناية الباحثين. ومما تميز به الإمام البخاري في كتابه: تعليقاته على بعض ألفاظ الأحاديث، التي يبدؤها أحيانا بقوله: "قال أبو عبد الله"، والتي تُعدّ إشارات علمية ذات دلالات متعددة: نقدية، أو فقهية، أو لغوية، تعبّر عن منهجه الدقيق في ضبط الرواية، وتوجيه الفهم.

وقد بلغ عدد المواضع التي ورد فيها هذا النوع من التعليقات في الجامع الصحيح – بحسب ما حصرتُه هذه الدراسة – نحو (٣٩) موضعا(١)، تمّ جمعها

---

(١) ورد في موضع غير ما أشير إليه تعليق ظاهره أنه للبخاري، لكن الصواب وجود خطأ من أحد رواة الصحيح في نسبة التعليق له، والراجح أن التعليق للزهري، ورد ذلك في حديث أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وبينا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي**». قال أبو عبد الله: "وبلغني أن جوامع الكلم: أن الله يجمع الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد، والأمرين، أو نحو ذلك". محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ) ٣٦:٩ رقم:٧٠١٣

قوله: "قال أبو عبد الله" كذا وقع في رواية أبي ذر، وجاء في رواية كريمة: "قال محمد" والصواب أنه محمد ابن شهاب الزهري، فإن الكلام ثبت له عند البيهقي. أحمد بن الحسين البيهقي، "شعب الإيمان". تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، بومباي: الدار السلفية، ٢٠٠٣م) ٢٩٤:١ رقم: ١٣٧.

قال الحافظ: "وقد ساقه المؤلف هنا من طريقه، فيبعد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه، وكأن =

وتتبعها من كتابه الجامع الصحيح، ثم تصنيفها وفق طبيعة المقصد الذي يمكن استنباطه من كل تعليق، في ضوء السياق الحديثي واللغوي الذي ورد فيه.

وتعتمد هذه الدراسة في تحليلها على استكشاف دوافع البخاري ومقاصده في تعليقه على ألفاظ الحديث، بوصفهما عنصرين مترابطين في تفسير صنيع البخاري:

- فالدوافع تشير إلى الأسباب التي حملته على التعليق على لفظ معيّن دون غيره، إذ يظهر من خلال التأمل في صحيحه أنه يعلّق أحيانًا على ألفاظ الحديث الغريبة أو المحتملة، تفسيرًا أو تنبيهًا، ويترك ألفاظًا أخرى دون تعليق، مما يدل على وجود اعتبارات علمية منهجية تدفعه للتعليق حينًا، وتسوّغ تركه حينًا آخر، بحسب ما يتعلّق باللفظ وسياقه.

- أما المقاصد، فهي الغايات العلمية التي يسعى البخاري إلى تحقيقها من خلال هذا التعليق، وهي تختلف بحسب الدافع، فقد يكون مقصده بيان المعنى أو إزالة إشكال، أو تصحيح فهم ومنها ما يكون متعلقا بالرواية، كتأكيد صحة الرواية أو بيان خطئها أو غير ذلك من الأهداف العلمية.

ومن خلال هذا التصنيف المنهجي، تسعى الدراسة إلى إبراز البعد المقاصدي في تعليقات الإمام البخاري على ألفاظ الحديث، والكشف عن منهجه النقدي الدقيق، بما يسهم في تعميق الفهم لصنيعه، ويبرز مكانة البخاري العلمية، ويوسّع آفاق النظر في تعامل المحدثين مع ألفاظ السنة النبوية، رواية ومعنًى.

=

بعضهم لما قال: (قال محمد) ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ؛ لأن محمدًا هو الزهري، وكنيته أبو بكر لا أبو عبد الله". أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ) ١٢: ٤٠١.

المبحث الأول: الدوافع والمقاصد العلمية المتعلقة بفقه اللفظة

يتناول هذا المبحث الدوافع والمقاصد العلمية التي حملت الإمام البخاري على التعليق على بعض ألفاظ الحديث في صحيحه، مما له صلة بمعاني الألفاظ، وقد تم تصنيف هذه المقاصد بحسب طبيعتها إلى نوعين رئيسين.

المطلب الأول: تعليقات البخاري على الألفاظ الموافقة لما في القرآن الكريم

تُعدّ الألفاظ التي لها نظير في القرآن الكريم من أبرز ما يدفع الإمام البخاري إلى التعليق عليها في صحيحه، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال استقراء مواضع تعليقاته في هذه الدراسة، حيث بلغ عدد المواضع التي تدخل ضمن هذا النوع (٢١) موضعًا(١)، وهي تمثل النسبة الأكبر من مجموع تعليقاته على ألفاظ الحديث.

ويُعزى هذا الاهتمام إلى عناية البخاري بتفسير غريب القرآن، وحرصه على الاستشهاد به ورده إليه في تفسير غريب الحديث، وهو مسلك ظاهر لمن له أدنى اطلاع على صحيحه، حتى قال الحافظ ابن حجر في أكثر من موضع –عند ورود تعليق على بعض ألفاظ هذا النوع :–"وهذه عادة البخاري، يفسر اللفظة الغريبة من الحديث بتفسير اللفظة الغريبة من القرآن"(٢).

وتكشف هذه التعليقات عن مقاصد علمية متعددة عند الإمام البخاري، فهي لا تقتصر على مجرد شرح اللفظة لغويًا، بل تمتد إلى بيان معناها المقصود بحسب سياق الحديث، أو ترجيح أحد الأقوال المختلفة في معناها، أو توضيح مسألة لغوية أو صرفية متعلقة باللفظة.

---

(١) انظر: الأحاديث التالية: (٣٤٤ – ٥٥٢ – ١٣٤٢ – ١٤٧٨ – ١٤٨١ – ١٦٦٦ – ١٨٧٠ – ٢١٣٢ – ٢٢٢٤ – ٢٧٣١ – ٢٧٨١ – ٢٨٦٩ – ٣٠٩٣ – ٣٣٨٩ – ٣٤٩٩ – ٣٨٧٢ – ٤٣٤٧ – ٥٣٤٣ – ٦١٧٣ – ٦٤٩٢ – ٧٣٤٧).

(٢) العسقلاني، "فتح الباري"، ٦:٢٠٤.

كما أن منهجه في عرض التفسير يختلف من موضع إلى آخر، فقد يصرح أحيانًا بالآية التي استشهد بها، وأحيانًا يكتفي بذكر معناها فقط، وقد يستطرد في بعض المواضع فيذكر تفسير ألفاظ مرتبطة بالآية المستشهد بها ولا علاقة لها بما ورد في الحديث، وطرقًا أخرى سنبينها.

وسوف نعرض في هذا المطلب مقاصد الإمام البخاري في تعليقاته على ألفاظ هذا النوع، ثم نبين ملامح منهجه في عرض التفسير.

❁ أولًا :مقاصد الإمام البخاري من تعليقاته على الألفاظ الموافقة لما في القرآن الكريم:

تتجلى أهم المقاصد التي أرادها الإمام البخاري في تعليقه على هذه الألفاظ في الآتي:

- بيان معنى لفظة غريبة وردت في الحديث:

مثاله: حديث جابر ﷺ وفيه: فقلت: يا رسول الله قد علمت أن والدي استشهد يوم أحد، وترك عليه دينًا كثيرًا، وإني أحب أن يراك الغرماء، قال: «اذهب فبيدر كل تمر على ناحيته»، ففعلت ثم دعوته، فلما نظروا إليه أُغْرُوا بي تلك الساعة..، الحديث، قال أبو عبد الله: "أُغْرُوا بي: يعني هِيجُوا بي، ﴿فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤]"(١).

فهنا يفسّر البخاري اللفظة الغريبة "أغروا بي" بنظيرها في القرآن، لإزالة الغموض وبيان المعنى المراد.

- ترجيح أحد المعاني عند اختلاف العلماء في تفسير اللفظة:

مثاله: حديث أنس ﷺ قال: شهدنا بنت رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ جالس على القبر، فرأيت عينيه تدمعان، فقال: «**هل فيكم من أحد لم يقارف**

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٤: ١٤ رقم: ٢٧٨١.

الليلة؟» فقال أبو طلحة: أنا، قال: «**فانزل في قبرها**»، فنزل في قبرها فقَبَرَها. قال ابن مبارك: قال فُلَيْحٌ: "أراه يعني الذنب" قال أبو عبد الله: "﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣]: أي ليكتسبوا"(١).

فسر البخاري هنا لفظة (يقارف) الواردة بالحديث، بالمعنى الذي فسر به قوله تعالى: ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣]، أي: ليكتسبوا، دعمًا للمعنى الذي ذكره فليح أحد رواة الحديث، في مقابل القول الآخر الذي يرى أن معنى (لم يقارف) أي: لم يجامع أهله، وقد أشار إلى كلا القولين الخطابي، والقاضي عياض(٢)، وغيرهما، فكان مقصد البخاري هنا ترجيح أحد المعنيين وتأييده بالشاهد القرآني.

– الإشارة إلى مسألة لغوية أو صرفية متعلقة باللفظة:

مثاله: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**الذي تفوته صلاة العصر، كأنما وُتِرَ أهله وماله**» قال أبو عبد الله: "﴿يَتِرْكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] وَتَرْتُ الرجل إذا قتلت له قتيلا، أو أخذت له مالا"(٣).

انفرد بهذا التفسير المستملي في روايته، وأشار الحافظ إلى أن البخاري أراد بقوله: ﴿يَتِرْكُمْ﴾ الاستدلال على تعدي فعل (وُتِرَ) إلى مفعولين، فتنصب (أهله وماله) على أنها مفعول ثان، وأضمر في (وُتِرَ) مفعول لم يسم فاعله، وهو عائد على الذي فاتته –أي الصلاة–، فالمعنى أصيب بأهله وماله، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٢: ٩١ رقم: ١٣٤٢

(٢) انظر: حمد بن محمد الخطابي، "أعلام الحديث". تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود، (ط١، مكة: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ) ١: ٦٨٠؛ عياض بن موسى اليحصبي، "مشارق الأنوار على صحاح الآثار". (المكتبة العتيقة ودار التراث) ٢: ١٨٠

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١: ١١٥ رقم: ٥٥٢

﴿أَعْمَٰلَكُمْ﴾ بنصب أعمالكم مفعول ثانٍ والأول كاف الخطاب، وهو قول الجمهور في إعراب (وُتِرَ أهله)(١).

من الأمثلة أيضًا: حديث سعد بن أبي وقاص، وفيه: «**إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه، خشية أن يكب في النار على وجهه**»، قال أبو عبد الله: "﴿فَكُبْكِبُوا۟﴾ [الشعراء: ٩٤]: قلبوا، ﴿مُكِبًّا﴾ [الملك: ٢٢]: أكبَّ الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد، فإذا وقع الفعل، قلت: كَبَّهُ الله لوجهه، وَكَبَبْتُهُ أنا"(٢).

قال الحافظ: "قوله: (أبو عبد الله) هو المصنف، قوله: ﴿فَكُبْكِبُوا۟﴾ إلخ، تقدمت الإشارة إليه في الإيمان، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن، وقوله: (غير واقع) أي لازمًا، (وإذا وقع) أي: إذا كان متعديًا، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعديًا والمزيد فيه لازمًا عكس القاعدة التصريفية"(٣)، فأراد البخاري الإشارة إلى هذه المسألة الصرفية النادرة لمخالفتها القاعدة التصريفية في كون الثلاثي لازمًا، ويتعدى بأحد ثلاثة، ومنها إضافة الهمزة(٤)، وهنا حصل العكس في (كبّ) و(أكبّ)، وهو مما

---

(١) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٢:٣٠، بتصرف.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٢:١٢٤ رقم: ١٤٧٨

(٣) العسقلاني، "فتح الباري"، ٣:٣٤٣ وانظر: محمد بن يوسف الكرماني "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري" (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١هـ) ٨:٢٤
ومصدر البخاري في ذلك، الفراء في معاني القرآن، انظر: يحيى بن زياد الفراء، "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، (ط١، مصر: الدار المصرية)، ٣:١٧١

(٤) انظر: يعيش بن علي الأسدي المعروف بابن يعيش، "شرح المفصل". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ) ٤:٢٩٩

يُظهر دقة البخاري في التنبيه على مثل هذه الفروق.

ومن الأمثلة أيضا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه إلى اليمن: «**إنك ستأتي قومًا من أهل الكتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم طَاعُوا لك بذلك** ...»، الحديث. قال أبو عبد الله: "طَوَّعَتْ طَاعَتْ، وَأَطَاعَتْ لغةٌ، طِعْتُ وَطُعْتُ وَأَطَعْتُ"(١).

وقد ورد في هذه الرواية (فإن هم طَاعُوا)، وهي توافق اللفظ القرآني في قوله تعالى ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠]، فكان مقصد البخاري تقرير صحة لفظ الحديث من جهة لغوية.

قال الحافظ: "أراد بذلك تفسير قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠] على عادته في تفسير اللفظة الغريبة من القرآن إذا وافقت لفظة من الحديث، والذي وقع في حديث معاذ: «فإن هم أطاعوا» فإن عند بعض رواته كما ذكره بن التين: «فإن هم طاعوا» بغير ألف"(٢).

❁ ثانيًا :منهج البخاري في عرض تفسير الألفاظ الموافقة لما في القرآن :

تميّز البخاري بتنوع أساليبه في عرض تفسيره للألفاظ الموافقة لما في القرآن، ويمكن رصد أهم سمات منهجه في هذا السياق على النحو الآتي:

- أحيانًا يصرح بنص الآية التي لأجلها فسر اللفظة الواردة في الحديث.

مثاله: قوله في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**الذي تفوته صلاة العصر، كأنما وتر أهله وماله**»، قال أبو عبد الله: "﴿يَتِرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] وَتَرْتُ الرجل إذا قتلت

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٥:١٦٢ رقم: ٤٣٤٧.

(٢) العسقلاني، "فتح الباري"، ٨:٦٤.

له قتيلا، أو أخذت له مالا"(١).

وقوله: في حديث عبد الله ﷺ: «**أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي لم تضمر، وكان أَمَدُهَا من الثَّنِيَّة إلى مسجد بني زُرَيْقٍ**»، وأن عبد الله بن عمر كان سابق بها. قال أبو عبد الله: "أمدًا: غاية" ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦](٢)

- وأحيانًا لا يصرح بنص الآية، وإنما يكتفي بتفسير معناها معتمدًا على ما ورد في تفسير اللفظة المماثلة لها في القرآن.

مثاله: قوله في حديث علي ﷺ: «**المدينة حرم، ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثًا، أو آوى محدثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل..**»، قال أبو عبد الله: "عَدْلٌ: فداء"(٣)، فإنما فسر هذه اللفظة لورودها في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

وكقوله في أثر أنس ﷺ: «إنكم لتعملون أعمالاً، هي أدق في أعينكم من الشعر، إن كنا لنعدها على عهد النبي ﷺ من الموبقات»، قال أبو عبد الله: يعني بذلك المهلكات(٤).

وإنما فسرها لورودها في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢]، فسرها الفراء بمعنى "مهلكا"(٥)، وهو تفسير ابن عباس وقتادة وغيرهما(٦)، وجاء في

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١١٥:١ رقم: ٥٥٢.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٣١:٤ رقم: ٢٨٦٩.

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٠٠:٤ رقم: ٣١٧٢.

(٤) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٠٣:٨ رقم: ٦٤٩٢.

(٥) انظر: الفراء، "معاني القرآن". ١٤٧:٢.

(٦) انظر: محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر (ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م) ٤٦:١٨.

الصحاح: " وبق يبق وبوقا: هلك"(١).

– وقد يستطرد بتفسير ألفاظ قرآنية لا صلة لها مباشرة بلفظ الحديث.

مثاله: كقوله في حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**قاتل الله يهود حرمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها**»، قال أبو عبد الله: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠]: «لعنهم»، ﴿قُتِلَ﴾ [الذاريات: ١٠]: «لعن»، ﴿ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]: «الكذابون»(٢).

وكقوله: في حديث علي ﷺ، وفيه: أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي؛ ليلة، فقال: «**ألا تصليان؟**»..الحديث، قال أبو عبد الله: "يقال: ما أتاك ليلاً فهو طارق، ويقال: ﴿ٱلطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢]: النجم، وَ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣]: المضيء، يقال: أثْقِب نارك للمُوقِد"(٣).

ففي هذه الأمثلة أضاف تفسيرًا لألفاظ قرآنية لم ترد في الحديث، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في أحد المواضع حيث قال: "وإنما ذكر الصفصف معه جريًا على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الألفاظ الواقعة في القرآن، وقد يستطرد"(٤).

– وقد يعلّق على لفظة في الحديث لم ترد في القرآن، لكنها مماثلة لأخرى وردت فيه.

مثاله: قوله في حديث أم عطية: «نهى النبي ﷺ ولا تمس طيبًا، إلا أدنى طهرها

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ) ١٥٦٢:٤

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٨٢:٣ رقم: ٢٢٢

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٠٦:٩ رقم: ٧٣٤٧

(٤) العسقلاني، "فتح الباري"، ١٧٧:١ وانظر تعليق البخاري عند الحديث رقم: (٧٩).

إذا طهرت نُبْذَةً من قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ»، قال أبو عبد الله: "القُسط والكُست مثل الكافور والقافور"(١).

فبين البخاري في هذا الموضع وجود لغتين للفظة (قسط) وكلاهما وردت به الرواية(٢)، ومثَّله بالكافور والقافور، الواردة في قوله تعالى: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥﴾ [الإنسان: ٥] فإنَّ ابن مسعود ﷺ قرأها: (قافورا)(٣)، وكذلك ورد مثيل لها في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ۝١١﴾ [التكوير: ١١]، قرأها ابن مسعود ﷺ: (قشطت) بالقاف، قال الفراء: "وهما لغتان، والعرب تقول: القافور الكافور، والقف الكف، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات"(٤).

كما أنه قد يجتمع في بعض المواضع أكثر من دافع للبخاري للتعليق على اللفظة الواردة في الحديث، كأن تكون اللفظة مما يقل استعمالها في اللغة وخالف بها الراوي الرواية الأخرى مع ورود مثيل لها في القرآن، مثاله: تعليقه على لفظة: «فإن هم طاعوا» في حديث ابن عباس السابق، أراد بها البخاري الاستشهاد على صحة اللفظة في هذه الرواية من الناحية اللغوية بما ورد في الآية الكريمة، والله أعلم.

المطلب الثاني: تعليقات البخاري على الألفاظ المتعلقة بالأماكن

من بين الألفاظ التي برزت فيها عناية الإمام البخاري بالتعليق والبيان في صحيحه: أسماء الأماكن، وبيان مواضعها الجغرافية، وما قد يعتريها من لبس أو اختلاف في الرواية أو الفهم.

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٧: ٦٠ رقم: ٥٣٤٣

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٧: ٦٠ رقم: ٥٣٦٤ و ٤٥٤٣

(٣) انظر: أحمد بن محمد الثعلبي، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق ابن عاشور، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م) ١٠: ١٤٠

(٤) الفراء، "معاني القرآن"، ٣: ٢٤١

وقد وردت له في هذا الباب خمسة مواضع، تناول فيها أسماء أماكن وردت في الحديث، وكان مقصده من التعليق عليها في الغالب أحد أمرين: إما تحديد مكانٍ ورد ذكره في الحديث، أو ترجيح رأي على أخر عند الاختلاف في تحديد الموضع أو معناه، وفيما يلي تفصيل ذلك:

-**المثال الأول**: حديث السائب بن يزيد، قال: «كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فلما كان عثمان رضي الله عنه، وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزَّوْرَاء» قال أبو عبد الله: "الزَّوْرَاء: موضع بالسوق بالمدينة"(١).

انفرد بهذا التعليق أبو ذر في روايته، ويظهر أن البخاري قصد به تحديد مكان الزوراء الواقع في سوق المدينة، ويؤيد هذا التحديد ما ورد في صحيح مسلم من حديث أنس أن نبي الله ﷺ وأصحابه كانوا بالزوراء -قال: والزوراء: بالمدينة عند السوق والمسجد فيما ثمَّة - دعا بقدح فيه ماء، فوضع كفه فيه «**فجعل ينبع من بين أصابعه، فتوضأ جميع أصحابه**» ... الحديث(٢).

وقد وردت في هذه المسألة روايات أخرى مختلفة: ففي رواية عند ابن ماجه وغيره من طريق ابن إسحاق عن الزهري: "زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء"(٣)، وفي رواية أخرى .....

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٢:٨ رقم: ٩١٢.

(٢) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٤:١٧٨٣ رقم: ٢٢٧٩.

(٣) محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، "سنن ابن ماجه". تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، (ط١، دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م) ٢:٢١٩ رقم: ١١٣٥؛ محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري، "صحيح ابن خزيمة". تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب =

عند الطبراني(١) أنها الدار لعثمان بن عفان ﷺ.

ويُفهم من تعليق البخاري أنه يرجّح ما جاء في رواية مسلم التي ذكرت أن الزوراء موضع في السوق، لا أنها دار بالسوق، أو دار لعثمان ﷺ، والله أعلم.

-**المثال الثاني**: حديث ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ «خرج إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ الكَدِيد، أفطر»، فأفطر الناس، قال أبو عبد الله: "والكَدِيد: ماء بين عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ"(٢).

وقد ورد هذا التحديد في رواية أخرى عند البخاري نفسه من رواية عقيل ومعمر(٣)، وهي التي يظهر أن البخاري اعتمدها في تحديد الموضع الوارد بالحديث.

أما رواية مالك عن الزهري – وهي أصل الحديث – فقد خلت من هذا التحديد وكذا أخرجها في موطئه(٤).

وسبب هذا التحديد عند البخاري أنه وردت رواية أخرى عن ابن عباس من

=

الإسلامي) ٢:٨٨٨ رقم ١٨٣٧، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري، عن السائب بن يزيد، به، وإسناده حسن، والله أعلم.

(١) انظر: الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير". تحقيق حمدي السلفي. (ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية) ٧:١٤٥ رقم: ٦٦٤٢ أخرجه عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، به. وإسناده حسن.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٣:٣٤ رقم: ١٩٤٤.

(٣) انظر: البخاري، "الجامع الصحيح"، ٥:١٤٥ رقم: ٤٢٧٥ و ٤٢٧٦.

(٤) انظر: مالك بن أنس الأصبحي، "الموطأ". تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (ط١، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ٢٠٠٤م) ٣:٤١٩ رقم: ٣٠٩.

طريق طاووس جاء فيها:

"حتى بلغ عسفان"(١) بدل (الكَدِيد)، فأراد البخاري ترجيح أحد الموضعين في مكان فطر النبي ﷺ لاختلاف الروايات في ذلك(٢)، قال القاضي عياض: "اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر ﷺ فيه، والكل في قضية واحدة، وكلها متقاربة، والجميع من عمل عسفان"(٣)، والله أعلم.

-**المثال الثالث**: حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**اختتن إبراهيم بعد ثمانين سنة، واختتن بالقَدُوم**» مخففة، قال أبو عبد الله: حدثنا قتيبة، حدثنا المغيرة، عن أبي الزناد، وقال: "بالقَدُّوم" وهو موضع، مشدد(٤).

ضبط البخاري هنا لفظة (القدُّوم) وبين أنها اسم موضع، إشارة إلى ترجيحه لهذا الضبط والمعنى، لورودها في الرواية الأخرى بالتخفيف (بالقَدُوم)(٥)، وبهذا

---

(١) أخرجه البخاري "الجامع الصحيح" كتاب المغازي، باب غزوة الفتح في رمضان، ١٤٦:٥ رقم: ٤٢٧٩؛ ومسلم "صحيح مسلم" كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، ٧٨٥:٢ رقم: ١١١٣

(٢) ورد في حديث جابر رضي الله عنه تحديد الموضع بـ(كراع الغميم)، أخرجه مسلم "صحيح مسلم" كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، ٧٨٥:٢ رقم: ١١١٤

(٣) كذا نقله عنه الحافظ: العسقلاني، "فتح الباري"، ١٨٠:٤ بتصرف
وكلام القاضي في إكمال المعلم: عياض بن موسى اليحصبي، "إكمال المعلِم بفوائد مسلم". تحقيق يحيى إسماعيل، (ط١، مصر: دار الوفاء، ١٩٩٨م) ٦٤:٤

(٤) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٦٦:٨ رقم: ٦٢٩٨

(٥) قال النووي: "رواة مسلم متفقون على تخفيف القدوم ووقع في روايات البخاري الخلاف في تشديده وتخفيفه". يحيى بن شرف النووي، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، =

الضبط هي اسم للآلة، وهو ما رجحه بعضهم(١).

ونقل ترجيح المعنى الأول عن معمر ومالك(٢)، فلعله اعتمد عليهما فيه، والله أعلم.

-**المثال الرابع**: حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كَدَاءٍ أعلى مكة» قال هشام: وكان عروة: «يدخل على كلتيهما من كَدَاءٍ، وَكُدًا، وأكثر ما يدخل من كَدَاءٍ، وكانت أقربهما إلى منزله»، قال أبو عبد الله: "كَدَاءٌ، وكُدًا موضعان"(٣).

وهذا الموضع لم يقع فيه خلاف في كونهما موضعين معروفين في مكة، وسياق الحديث يدل عليهما بوضوح، ولذا استغرب الحافظ من البخاري تفسيره لهما، فقال: "وهذا تفسير غير مفيد فمعلوم أنهما موضعان بمجرد السياق"، وتبعه العيني والقسطلاني(٤).

=

بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ) ١٢٢:١٥

(١) انظر: النووي "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" ٣٩٠:٦؛ والعسقلاني، "فتح الباري" ٩٠:١١

(٢) انظر: محمد بن حبان البُستي، "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م) ١٢٩:١٠ و ٨٥:١٤

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٤٥:٢ رقم: ١٥٧٩

(٤) العسقلاني، "فتح الباري"، ١٧٨:١؛ وانظر: محمود بن أحمد العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٢١١:٩؛ أحمد بن محمد القسطلاني، "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري". (ط٧، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ) ١٤٢:٣

وقد يُفهم من صنيع البخاري أنه أراد التنبيه على عدم الخلط بين الاسمين لتشابههما، وخشية أن يُظن أنهما موضع واحد، فيأتي تفسيره تأكيدًا للفارق بينهما، لا بيانًا لمعنى خفي، والله أعلم.

-**المثال الخامس**: حديث علي ﷺ، وفيه: "**انطلقوا حتى تأتوا روضة حَاجٍ** - قال أبو سلمة: هكذا قال أبو عوانة: حَاجٍ -..."(١).

قال أبو عبد الله: "خاخ أصح، ولكن كذا قال أبو عوانة: حاج، وحاج تصحيف، وهو موضع، وهشيم يقول: خاخ"، وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني لتعلقه كذلك باختلاف الرواية كما سيأتي بيانه.

المبحث الثاني: الدوافع والمقاصد الحديثية المتعلقة بالرواية

يُعنى هذا المبحث ببيان الدوافع والمقاصد الحديثية التي دعت الإمام البخاري للتعليق على بعض ألفاظ الحديث، وخصوصًا ما يتعلق بجوانب الرواية، ويُظهر من خلال تعليقاته مدى عنايته بدقة اللفظ، ورصانة النقل، وتوجيه الروايات عند الاختلاف في اللفظ، وهو ما يوضح أن للبخاري دلالات أخرى حديثية في تعليقه على ألفاظ الحديث بالإضافة إلى بيان معانيها.

المطلب الأول: تعليقات البخاري عند اختلاف الألفاظ بين الروايات

من أبرز دوافع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ للتعليق على ألفاظ الحديث في صحيحه: وقوع اختلاف في الرواية بشأنها، أو ورود لفظة غريبة أو قليلة الاستعمال في بعض طرق الحديث دون غيرها.

ويظهر من صنيعه في مثل هذه المواضع أن له مقصدين رئيسين من تعليقاته:

١. تأكيد صحة اللفظة في الرواية، من خلال توجيه معناها بما يناسب السياق.

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٩: ١٨ رقم: ٦٩٣٩

٢. أو بيان وقوع خطأ من الراوي في لفظ معين، وتصحيحه بما هو أوثق وأقرب من جهة الرواية والمعنى.

وقد وقع هذا النوع من التعليقات في تسعة مواضع(١) في الصحيح، يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولا: المواضع التي قصد بها تأكيد صحة اللفظة التي تفرد بها الراوي، وسأمثل ببعض المواضع وأبين مقصده فيها، وهي:

-**المثال الأول:** قوله في حديث أبي هريرة ﷺ: أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر: «**يا بلال، حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام، فإني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة**».. الحديث، قال أبو عبد الله: "دفَّ نعليك يعني تحريك"(٢).

لفظة "**دفّ**" لم ترد في سائر روايات الحديث، وإنما انفرد بها شيخ البخاري إسحاق بن نصر، دون غيره من الرواة، أما الرواية المشهورة فهي بلفظ: "**خَشف نعليك**"، كما جاءت في صحيح مسلم(٣)، ومسند أحمد(٤)، والنسائي في الكبرى(٥)، وغيرهم.

ولهذا علّق البخاري بتفسير "دفّ" بمعنى التحريك، ليبيّن أنها تُوافق سياق

---

(١) انظر الأحاديث التالية: (٧٩ - ١١٤٩ - ٣٠٦٨ - ٤٢٩٥ - ٤٣٤٧ - ٥٩٩٠ - ٦٤٣٤ - ٦٥١٠ — ٦٩٣٩)

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٢:٥٣ رقم: ١١٤٩

(٣) مسلم، "صحيح مسلم" ٤:١٩١٠ رقم: ٢٤٥٨

(٤) الشيباني، "المسند" ٤:١٢٩ رقم: ٨٤٠٣

(٥) أحمد بن شعيب النسائي، "سنن النسائي الكبرى". تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ) ٧:٣٤٣ رقم: ٨١٧٩

الحديث من جهة المعنى، ويُرجّح صحتها من جهة الرواية، رغم مخالفتها للرواية المشهورة، وهو ما يعكس منهجه في تصحيح اختلاف الألفاظ في الرواية بتوجيهها من حيث المعنى.

-**المثال الثاني**: حديث مرداس الأسلمي، قال: قال النبي ﷺ: «**يذهب الصالحون، الأول فالأول، ويبقى حفالة كحفالة الشعير، أو التمر، لا يباليهم الله بَالَةً**»(١)، قال أبو عبد الله: "يقال: حفالة وحثالة".

فقصد في هذا الموضع تصحيح لفظة (حفالة) الواردة في الحديث، وأنها بمعنى اللفظة الأشهر (حثالة) والواردة في الروايات الأخرى(٢).

-**المثال الثالث**: قوله في حديث أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها نقية، قبلت الماء** ...»، الحديث.

قال أبو عبد الله: قال إسحاق: (وكان منها طائفة قيَّلت الماء): قاع يعلوه الماء، والصفصف: المستوي من الأرض"(٣).

في هذا الموضع أشار البخاري إلى تفرد إسحاق ابن راهويه بلفظة: (قيَّلت الماء) في هذا الحديث، في حين أن الرواية المشهورة – وهي التي أخرجها البخاري-: ورد فيها (قَبِلَت الماء).

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٨:٩٢ رقم: ٦٤٣٤

(٢) انظر: الشيباني، "المسند" ٢٩:٢٦٥ رقم: ١٧٧٢٩؛ وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، "سنن الدارمي". تحقيق حسين سليم أسد، (ط١، الرياض: دار المغني، ٢٠٠٠م) ٣:١٧٨٨ رقم: ٢٧٦١؛ وابن حبان، "صحيح ابن حبان" ١٥:٢٦٥ رقم: ٦٨٥٢، من طرق عن قيس ابن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي، به، وإسناده صحيح.

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١:٢٧ رقم: ٧٩

وقد فسّر البخاري لفظة "قيّلت" بأنها تعني: قاع يعلوه الماء، تأييدًا لصحتها وتوجيهًا لمعناها، مما يدل على أنه لا يرى في هذا اللفظ شذوذًا مخلًّا، بل قابل للتأويل بما يناسب سياق الحديث.

وقد نقل القاضي عياض عن الأصيلي الجزم بوقوع التصحيف من إسحاق، وذكر أن الرواية الصحيحة هي "قبلت الماء"، وأشار إلى أن غيره صحّحها، وبيّن أن معناها: "جمعت وحبست الماء وروت"، وهو ما يشير إليه البخاري أيضًا في تفسيره، وقيل: إن "قيّل "بمعنى "شربت"، من القَيْل: وهو شرب نصف النهار(١).

وأشار العيني إلى أن التصحيف ربما وقع من الأصيلي نفسه، لا من إسحاق، إذ نقل القاضي عياض أن جميع الرواة غير الأصيلي ذكروا اللفظة بالباء الموحدة (قبلت) في الموضعين، في صدر الحديث أو في كلام إسحاق، فعلى هذا يكون البخاري قد أراد الإشارة في تعليقه إلى المخالفة في قوله: (طائفة) بدل (نقية)(٢).

ورجح الحافظ ابن حجر وقوع التصحيف فعلًا فيه، وبيّن أن تفسير البخاري ل"قاع يعلوه الماء" متعلق بقوله "قيعان" المذكورة في الحديث، فهي جمع قاع، وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها(٣)

أما تفسيره للفظة "الصفصف"، فهو ليس واردًا في الحديث نفسه، وإنما ذكره استطرادًا، جريًا على عادته في تفسير الألفاظ الموافقة لما في القرآن(٤) وقد وردت في قوله تعالى: ﴿ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [طه: ١٠٦].

---

(١) انظر: اليحصبي، "مشارق الأنوار" ٢: ١٧٠؛ العسقلاني، "فتح الباري"، ١: ١٧٧

(٢) انظر: العيني، "عمدة القاري" ٢: ٨٠

(٣) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ١: ١٧٧

(٤) المصدر السابق.

ثانيًا: المواضع التي قصد فيها تصحيح خطأ في لفظ الحديث:

-المثال الأول: حديث عمرو بن العاص، وفيه: سمعت النبي ﷺ: «**لكن لهم رحم أَبُلُّهَا بِبَلاَهَا**» يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا(١)، قال أبو عبد الله: "ببلاها كذا وقع، وببلالِها أجود وأصح، وببلاها لا أعرف له وجهًا".

في هذا الموضع صرح البخاري بصحة الرواية الأخرى (ببلالِها) إشارة إلى وقوع الخطأ من الراوي في لفظة (ببلاها)، معللا بعدم معرفته لها وجهًا صحيحًا في اللغة أو المعنى.

وأشار البخاري إلى نقطة مهمة في هذا التعليق، وهو أن الأصل في منهجه تصحيح ما انفرد به الراوي من ألفاظ الحديث وتوجيهها إلى معنى يناسب سياق الحديث، إلا أن لا يكون لها وجه يصح، كما في هذا الموضع، وهذا يعود إلى مذهبه في صحة الرواية بالمعنى، واتباع هذا المنهج في صحيحه(٢).

-المثال الثاني: حديث علي ﷺ، وفيه: "**انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج** - قال أبو سلمة: هكذا قال أبو عوانة: حاج -...، الحديث، قال أبو عبد الله: "خاخ أصح، ولكن كذا قال أبو عوانة: حاج، وحاج تصحيف، وهو موضع، وهشيم يقول خاخ"(٣).

ورد هذا التعليق في رواية المستملي، وبيّن البخاري هنا أن الرواية بلفظ "حاج" هي تصحيف وقع فيه أبو عوانة، والصواب "خاخ"، كما جاءت في روايات هشيم

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٦:٨ رقم: ٥٩٩٠

(٢) انظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ) ٢٨٢:١

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٨:٩ رقم: ٦٩٣٩

وغيره وهي مخرجة عنده في الصحيح(١).

ويُلاحظ أن هذا الموضع يشترك مع ما ورد في المطلب السابق؛ لأنه يتضمن تعليقًا على اسم مكان، مما يدل على تداخل الدوافع عنده في بعض المواضع، كما حصل هنا.

ويتبين من خلال هذه الأمثلة أن الإمام البخاري كانت له منهجية واضحة في التعامل مع مثل هذه الألفاظ التي يقع فيها الاختلاف في الرواية، فإما أن يصححها من خلال توجيه المعنى إن كان لها وجه مقبول، أو ببيان وقوع الخطأ في الرواية وتصحيحها عند عدم مناسبة اللفظ للسياق.

ويظهر من ذلك جانب من المنهج النقدي للإمام للبخاري، إلى جانب عنايته المشهورة بالإسناد، وهو ما يعزز مكانة صحيحه كأدقّ كتب السنة روايةً ودرايةً.

المطلب الثاني: تعليقات البخاري عند انفراد الراوي باللفظة، أو ورود الشك فيها

ومن المواضع أيضًا التي دفعت الإمام البخاري إلى التعليق على ألفاظها: ما انفرد به الراوي من لفظة غريبة أو قليلة الاستعمال، سواء لغرابة اللفظ أو لغموض معناه، مما يُحتمل معه الوقوع في الخطأ أو التصحيف. وكان مقصده من ذلك في الغالب: إما تأكيد صحة اللفظة وتوجيه معناها، دفعًا لتوهم الخطأ فيها، أو بيان الخطأ أو الشك الواقع من الراوي فيها، مع توضيح الصواب أو تفسير كلا اللفظين إذا تردد فيها النقل.

وقد تظهر قرينة من رواية أخرى تُفسر تلك اللفظة، فيُعلّق عليها البخاري اعتمادًا على ما ورد فيها.

وقد بلغ عدد المواضع التي تُصنّف تحت هذا المطلب خمسة مواضع، تضاف

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٤:٥٩ رقم: ٣٠٠٧

إليها حالة سادسة ورد فيها الشك من الراوي بين لفظتين، ففسّرهما البخاري معًا، وفيما يلي بيان ذلك:

الأول: ما رواه ثعلبة بن أبي مالك: إن عمر بن الخطاب ﷺ، قسم مروطًا بين نساء من نساء المدينة، فبقي مِرْطٌ جيد، فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين، أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التي عندك، يريدون أم كلثوم بنت علي، فقال عمر: "أم سَلِيطٍ أحقّ"، وأم سَلِيطٍ من نساء الأنصار، ممن بايع رسول الله ﷺ، قال عمر: «فإنها كانت تَزْفِرُ لنا القِرَبَ يوم أُحد»، قال أبو عبد الله: "تَزْفِرُ: تَخِيطُ"(١).

هذا الحديث انفرد به يونس عن ابن شهاب، عن ثعلبة، وانفرد به البخاري دون بقية الكتب الستة، ولم يخرجه غيره سوى أبي عبيد(٢) وابن زنجويه في الأموال(٣)، وأبي نعيم في حلية الأولياء(٤)، وعزاه له الحافظ في المستخرج ولم أقف عليه في المطبوع منه(٥).

وجاء هذا التفسير في رواية المستملي وحده، وتُعقِّب بأنه لا يُعرف في اللغة هذا المعنى، وإنما الزَّفْرُ: الحمل، وهو بوزنه ومعناه، قال القاضي عياض: "قوله: (تَزْفِرُ

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٤:٣٣ رقم: ٢٨٨١ صحيح البخاري: (٤/٣٣ رقم: ٢٨٨١).

(٢) القاسم بن سلام البغدادي، "الأموال". تحقيق خليل محمد هراس، (بيروت: دار الفكر) ٣٠٨ رقم: ٦٠٥

(٣) حميد بن مخلد ابن زنجويه، "الأموال". تحقيق شاكر ذيب فياض، (ط١، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ) ٢:٥٣٩ رقم: ٨٨٢

(٤) أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٧٤م) ٢:٦٣

(٥) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٦:٨٠

لنا القِرَبَ) أي: تحملها ملأى على ظهرها، تسقي الناس منها، والزَّفْر: الحَمْل على الظهر، والزَّفْر: القربة أيضًا، كلاهما بفتح الزاي وسكون الفاء، يقال منه: زفروا زفرًا، وجاء تفسيره في البخاري من رواية المستملي: (قال أبو عبد الله: تَزْفِرُ تَخِيطُ) وهذا غير معروف"(١).

وأشار الحافظ ابن حجر إلى المستند المحتمل للبخاري في ذلك، وهو تفسير أبي صالح كاتب الليث في الرواية التي أخرجها أبو نعيم في المستخرج، من طريق عبد الله بن وهب، عن يونس: (قال عبد الله: تَزْفِر تحمل، وقال أبو صالح كاتب الليث: تَزْفِر تَخْزِن)(٢)، وهو ما قد يكون وجه البخاري في تفسيره.

وقد ورد في تاج العروس للزبيدي(٣) قول نسب فيه إلى صحيح البخاري بأن معنى "تَزَفَّر: تَخَبَّط" ونقل عن الجلال في التوشيح إنكاره لهذا المعنى، وهو خطأ في النَّقل، والصواب: "تزفر: تخيط."

وظهر لي جواب لم أجد من أشار إليه، وهو وقوع التصحيف في الرواية، فيكون تفسير البخاري موافقًا لكلام أهل اللغة: (تحمل) إلا أنها تصحفت إلى تخيط، والمتأمل فيهما يجد أن اللفظين متقاربان في الرسم، وهو ما أرجحه، ويؤيد ذلك ورود

---

(١) اليحصبي، "مشارق الأنوار" ٣١٢:١

وانظر أيضا في معنى (زفر): الخليل بن أحمد الفراهيدي، "العين". تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال) ٣٦١:٧؛ محمد بن أحمد الأزهري. "تهذيب اللغة". تحقيق محمد عوض مرعب. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م) ١٣٤:١٣، وفيه: "الزوافر: الإماء اللواتي يَزْفِرْن القِرَب".

(٢) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٨٠:٦

(٣) انظر: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق مجموعة من المحققين، (بيروت: دار الهداية) ٤٣٦:١١

هذا المعنى (الحمل) في العين للخليل(١)، وهو من المصادر التي يعتمد عليها البخاري أحيانًا، أو يكون البخاري قد أخذه من كلام أبي صالح كاتب الليث كما تقدم، والله أعلم.

الثاني: حديث عمران بن حصين ﷺ، قال: سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد، فقال: «**من صلى قائمًا فهو أفضل، ومن صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائمًا فله نصف أجر القاعد**» قال أبو عبد الله: «نائمًا عندي مضطجعًا ها هنا»(٢).

هذا الحديث انفرد به حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران، وورد عنه من طرق متعددة، وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن حسين بلفظ آخر: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»(٣)، وهذا النص أورده البخاري عقب الرواية الأولى، فكأنه اعتمد عليه في تفسير "نائمًا" بمعنى "مضطجعًا".

وكأن البخاري خشي من توهُّم الخطأ في لفظ "نائمًا"، لأنه لا يتوافق ظاهريًا مع ما جاء في الحديث من الأحكام، ففسّره بما يُناسب السياق، وهو ما قد حصل؛ فقد استنكر الإسماعيلي على البخاري ترجمته للحديث بقوله: "باب صلاة القاعد بالإيماء"، واتهم البخاري بالتصحيف، حيث قال: "ترجم بالإيماء ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم، فكأنه صحف قوله: (نائمًا) يعني بنون على اسم الفاعل من النوم، فظنه بإيماء، يعني بموحدة، مصدر أومأ، فلهذا ترجم بذلك"، وتعقبه الحافظ بأنه: "لم يصب في ظنه أن البخاري صحفه فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث

---

(١) قال الخليل: "الزُّفَر: القربة، والزافر: الذي يعين على حمل القربة". الفراهيدي، "العين" ٣٦١:٧

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٤٧:٢ رقم: ١١١٦

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٤٨:٢ رقم: ١١١٧

الباب، قال أبو عبد الله -يعني البخاري-: قوله (نائمًا) عندي أي مضطجعًا، فكأن البخاري كوشف بذلك"(١).

ووقع هذا التصحيف في رواية النسفي(٢)، والأصيلي(٣).

وعلى الرواية المصحّفة (بإيماء) شرح ابن بطال الحديث، ووقف على رواية (نائمًا) عند النسائي، فغلّطه فيها واتهمه بالتصحيف، وأنكر عليه ترجمته للحديث (باب صلاة النائم)(٤).

ورد عليه العراقي بقوله: "لعله هو الذي صحَّف، وإنما ألجأه إلى ذلك حمل

---

(١) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٢:٥٨٦

(٢) نقله عنه القاضي عياض: اليحصبي، "مشارق الأنوار" ١:٥٥، ونقل عن القابسي وأبي ذر وعبدوس روايتها على الصواب (نائمًا)، وذكر أنه كان مهملاً عند الأصيلي، وفي آخر كلامه ما يفهم منه تصحيح رواية النسفي، مستدلاً بترجمة البخاري، وفي كتابه (إكمال المعلم ٣/٧٧) صحح الرواية الصحيحة (نائمًا)، ونسبها للأصيلي.

(٣) حكاه عنه ابن رشيد فيما نقله ابن الملقن والحافظ ابن حجر.

انظر: عمر بن علي ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح". تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (ط١، دمشق: دار النوادر، ٢٠٠٨م) ٨:٥٣١؛ العسقلاني، "فتح الباري"، ٢:٥٨٦

(٤) انظر: علي بن خلف ابن بطال، "شرح صحيح البخاري". تحقيق ياسر بن إبراهيم، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣م) ٣:١٠٣، قال: "والغلط فيه ظاهر؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أن للمصلي إذا غلبه النوم أن يقطع الصلاة، ثم بيَّن ﷺ معنى ذلك، قال: «لعله يستغفر فيسب نفسه»، فكيف يأمره بقطع الصلاة وهي مباحة له، وله عليها نصف أجر القاعد".

وقد أخطأ في ترجمة النسائي، فالصواب أنه ترجم على الحديث بقوله: (فضل صلاة القاعد على صلاة النائم)، انظر: أحمد بن شعيب النسائي، "سنن النسائي الصغرى". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط٢، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ) ٣:٢٢٣

قوله: (نائمًا) على النوم الحقيقي الذي أُمر المصلي إذا وجده بقطع الصلاة، وليس ذلك المراد هنا، إنما المراد الاضطجاع، وقد ترجم النسائي (فضل صلاة القاعد على النائم) والصواب من الرواية (نائمًا) بالنون على اسم الفاعل من النوم، والمراد به الاضطجاع كما تقدم، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحَّف"(١).

وحكى ابن الملقن استنكار ابن التين رواية النون، ونقل عنه قوله: "وفي رواية الأصيلي: "بإيماء"، ويدل عليه تبويب البخاري بذلك، فيكون معناه: ومن صلى قاعدًا بإيماء كان نصف أجر من صلى قاعدًا يركع ويسجد"(٢).

ومن خلال ما سبق، وما دار من خلاف بين العلماء حول هذه اللفظة، يتبيّن لنا بُعد نظر الإمام البخاري، وعمق فقهه في انتقاء المواضع التي تحتاج إلى تعليق، إذ قدّم تفسيره استباقًا لما قد يُثار من إشكال، ومع ذلك فقد وقع ما كان يخشاه رَحِمَهُ اللَّهُ.

الثالث: حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: كانت بين أبي بكر وعمر محاورة، فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مُغْضبًا، فاتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له، فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله ﷺ، فقال أبو الدرداء ونحن عنده: فقال رسول الله ﷺ: «**أما صاحبكم هذا فقد غامر**»..، الحديث، قال أبو عبد الله: "غامر: سبق بالخير"(٣).

انفرد بهذا الحديث بُسْر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء، وانفرد به البخاري دون بقية أصحاب الكتب الستة، وأخرجه أيضًا الإمام أحمد في فضائل الصحابة(٤)، والطبراني في .....

---

(١) نقله عنه الحافظ: العسقلاني، "فتح الباري"، ٢:٥٨٦

(٢) انظر: ابن الملقن "التوضيح" ٨:٥٣١

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٦:٥٩ رقم: ٤٦٤٠

(٤) أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني، "فضائل الصحابة". تحقيق وصي الله محمد عباس، (ط١، =

مسند الشاميين(١)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢)، بمثل لفظ البخاري.

وأخرجه البزار في مسنده(٣) بلفظ: «**وأما صاحبكم فقد خامر**»، وأبو نعيم في الحلية(٤) بلفظ: «**وأما صاحبكم فقد أومر**».

ولا أعلم هل وقع الخطأ في الرواية أم في نسخ كتابيهما، إلا أن احتمال وقوع الخطأ في اللفظة وارد لقلة استعمالها في هذا السياق، وهو ما دعا البخاري إلى تفسيرها تأكيدًا لصحتها، واحتياطًا من تخطئتها أو وقوع الخطأ فيها.

وقد استغرب الحافظ ابن حجر تفسير البخاري، واعتبر أن السياق أنسب بمعنى "خاصم"، كما رجّحه الخطابي، وذكره ابن الأثير في النهاية ولم يشر إلى تفسير البخاري(٥).

وأشار الحافظ إلى أن المحب عزا تفسير البخاري إلى أبي عبيدة بن المثنى، وقال:

=

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ) ١:٢٤٠ رقم: ٢٩٧ و ١:٣٤٧ رقم: ٥٠٢

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، "مسند الشاميين". تحقيق حمدي السلفي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ) ١:٤٤٨ رقم: ٧٨٩

(٢) أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبرى". (ط١، الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ) ١٠:٣٩٩ رقم: ٢١٠٩٥

(٣) أحمد بن عمرو العتكي البزار. "مسند البزار-البحر الزخار". تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨-٢٠٠٩م) ١٠:٦٥ رقم: ٤١٢٩، بسند صحيح.

(٤) الأصبهاني "حلية الأولياء" ٩:٣٠٣، بمثل إسناد البزار، رجاله ثقات.

(٥) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٧:٢٥؛ والخطابي "أعلام الحديث"، ٣:١٦٢٥؛ والمبارك ابن محمد الجزري ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م) ٣:٣٨٤

"فهو سلف البخاري فيه"(١)، والذي وقفت عليه في المطبوع من كتاب الرياض النضرة للمحب قوله: "غامر: أي سبق بالخير قاله أبو عبيد"(٢) فيحتمل أن يكون المقصود القاسم بن سلام، ولم أقف عليه في المطبوع من كتبهما.

وورد ما يدل على المعنى الذي ذكره البخاري في العين للخليل، فقال: "وفلان غمر فلانًا أي: علاه بفضله"(٣)، والله أعلم.

الرابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها: دخل عليّ النبي ﷺ، وعندي مخنث، فسمعته يقول لعبد الله بن أبي أمية: يا عبد الله، أرأيت إن فتح الله عليكم الطائف غدًا، فعليك بابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع، وتدبر بثمان، وقال النبي ﷺ: «**لا يدخلنَّ هؤلاء عليكن**»..، الحديث(٤)، قال أبو عبد الله: "(تقبل بأربع وتدبر)، يعني أربع عُكَنٍ بطنها، فهي تقبل بهن، وقوله: (وتدبر بثمان)، يعني أطراف هذه العُكَن الأربع، لأنها محيطة بالجنبين حتى لَحِقَتْ، وإنما قال بثمان، ولم يقل بثمانية، وواحد الأطراف، وهو ذكر، لأنه لم يقل ثمانية أطراف"(٥).

انفرد بهذا الحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، أن أم سلمة أخبرتها الحديث، أخرجه الشيخان وغيرهما.

وهذا التفسير مروي عن الإمام مالك(٦) وتبعه عليه الجمهور كما قال الحافظ

---

(١) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٢٥:٧

(٢) أحمد بن عبد الله الطبري، "الرياض النضرة في مناقب العشرة". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية) ١٣١:١.

(٣) الفراهيدي، "العين" ٤١٦:٤؛ وانظر: الجوهري، "الصحاح" ٧٧٢:٢.

(٤) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٥٦:٥ رقم: ٤٣٢٤.

(٥) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٥٩:٧ رقم: ٥٨٨٧.

(٦) انظر: مسند الموطأ للجوهري (ص: ٥٧٩).

ابن حجر(١)، ومنهم الإمام البخاري الذي أراد توضيح المعنى الغريب للجملة، وتوجيه التعبير اللغوي الذي خالف القاعدة في العدد، والله أعلم.

الخامس: حديث أنس ﷺ: «أن رسول الله ﷺ نهى أن تباع ثمرة النخل حتى تَزْهُو»، قال أبو عبد الله: "يعني حتى تَحْمَرَّ"(٢).

وقد انفرد بهذا اللفظ حميد عن أنس ﷺ، وورد معناه عن جابر وابن عمر ﷺ، كما ورد تفسيره مرفوعًا وموقوفًا على أنس من رواية حميد عنده، لكنه لم يُذكر في هذا الطريق خاصة، فلعله لذلك فسّره البخاري في هذا الموضع، توضيحًا لمعناه، والله أعلم.

وأما تعليقه على اللفظة التي يشك فيها الراوي لبيان الفرق بينهما، ومناسبة اتساقهما مع الحديث، فلم يقع سوى في موضع واحد، وهو:

-حديث عائشة، ﵂، كانت تقول: إن رسول الله ﷺ كان بين يديه رَكْوَةٌ -أو عُلْبَةٌ فيها ماء، يشك عمر- فجعل يدخل يديه في الماء..، الحديث، قال أبو عبد الله: "العُلبة من الخشب، والرَّكْوة من الأَدَم"(٣).

ورد هذا التفسير في رواية المستملي في رواية أَبَوَيْ ذر والوقت عنه، ونسبه العيني إلى أبي عبيد، ولم أقف عليه في المطبوع من كتبه، ولا من نسبه إليه غير العيني، وفسّر البخاري كلا اللفظين لبيان الفرق بينهما، بسبب ورود الشك في الرواية، وهناك أقوال أخرى في معناهما(٤).

---

(١) انظر: العسقلاني، "فتح الباري"، ٣٣٥:٩.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٧٧:٣ رقم: ٢١٩٥

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١٠٧:٨ رقم: ٦٥١٠، وذكر العيني أقوال أخرى في معناها، انظر: العيني، "عمدة القاري" ٩٥:٢٣

(٤) انظر: العيني، "عمدة القاري" ٩٥:٢٣

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين أن الإمام البخاري كان يتعامل بوعي نقدي دقيق مع الألفاظ النادرة أو الواردة في سياق غير معتاد، مما انفرد به الراوي أو يشك فيه، خاصة حين تحتمل الغرابة أو التصحيف، وهو ما يوضح مدى عنايته بالمتن إلى جانب الإسناد، وتمكنه من اللغة والفقه والضبط الحديثي، مما يعكس عمق منهجه وتفرّده في التصنيف والنقد، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد تناول هذا البحث جانبًا مهمًا من جوانب صحيح الإمام البخاري، وهو تعليقه على ألفاظ الحديث، وذلك من خلال المواضع التي صدّرها بقوله: "قال أبو عبد الله"، مع التركيز على دوافعه ومقاصده من تلك التعليقات.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، من أبرزها:

أولًا: النتائج

١. أن تعليقات الإمام البخاري على ألفاظ الحديث تمثل جانبًا مهمًا من منهجه في ضبط الحديث وتوجيه الفهم، وهي ليست مجرد توضيحات لغوية عابرة، بل تحمل أبعادًا علمية ونقدية دقيقة.

٢. يُلاحظ أن البخاري لا يعلّق على كل لفظة غريبة أو محتملة، بل ينتقي ما يراه محتاجًا إلى تفسير أو توجيه، مما يدل على منهج اختياري دقيق تحكمه دوافع علمية.

٣. من أبرز **دوافع البخاري** في تعليقه على الألفاظ:

- موافقة اللفظ لما في القرآن الكريم مما يعكس عنايته الظاهرة بتفسير غريب القرآن.
- دلالة اللفظ على موضع مكاني، ويحتمل اندراج هذا النوع فيما يتعلق بالدوافع الحديثية من اختلاف في الرواية أو تفرد للراوي، إلا أني أفردتها في مطلب

مستقل لتعددها.

- ورود روايات متعددة واختلاف في اللفظ.
- انفراد الراوي بلفظة غريبة أو وقوع الشك فيها.

٤. تتنوع **مقاصده** من التعليق بين:

- بيان معنى اللفظ الغريب.
- ترجيح أحد المعاني المختلفة في تفسير اللفظ.
- تصحيح لفظ مصحف في الرواية.
- بيان اسم مكان ورد في الحديث، أو توضيح موضعه.

٥. يتسم أسلوب البخاري في تعليقاته بالإيجاز والدقة، وقد يورد نص الآية أو الرواية الأخرى، أو يكتفي ببيان موجز للمعنى، مما يدل على تمكنه في اللغة، وعمق معرفته بتفاصيل المتون واختلاف الروايات.

ثانيًا: التوصيات

١. العناية بدراسة تعليقات البخاري في صحيحه؛ لما تمثّله من جانب مهم في إبراز منهجه النقدي للرواية.

٢. استكمال البحث في تعليقات البخاري على الألفاظ التي لم ترد بصيغة "قال أبو عبد الله"، فقد تضمّن الصحيح تعليقات أخرى في التراجم أو ضمن الحديث، تستحق الجمع والدراسة والتحليل.

٣. إعداد دراسة لغوية مقارنة لتعليقات البخاري مع تفسير الغريب عند أئمة آخرين، للكشف عن خصوصية منهجه، ومدى موافقته أو مخالفته لغيره من الأئمة الأعلام.

٤. تشجيع الباحثين على تتبع الألفاظ التي وقع فيها اختلاف أو تصحيف داخل الصحيح، وربطها بتعليقات البخاري لفهم مواقفه من توجيه الروايات.

نسأل الله أن يبارك في هذا الجهد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ييسّر لمن بعدنا من الباحثين إتمام ما لم نستطع استيفاءه، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م)

ابن الملقن، عمر بن علي ابن الملقن. "التوضيح لشرح الجامع الصحيح". تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. (ط١، دمشق: دار النوادر، ٢٠٠٨م)

ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك. "شرح صحيح البخاري". تحقيق ياسر بن إبراهيم. (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣م)

ابن زنجويه، حميد بن مخلد الخرساني. "الأموال". تحقيق شاكر ذيب فياض. (ط١، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ)

ابن يعيش، يعيش بن علي الأسدي، "شرح المفصل". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق محمد عوض مرعب. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)

الأصبحي، مالك بن أنس. "الموطأ". تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. (ط١، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ٢٠٠٤م)

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (مصر: السعادة، ١٩٧٤م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

البزار، أحمد بن عمرو العتكي. "مسند البزار-البحر الزخار". تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨-٢٠٠٩م)

البُستي، محمد بن حبان. "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م)

البصري، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن". تحقيق محمد فؤاد سزكين. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ)

البغدادي، القاسم بن سلام، "الأموال". تحقيق خليل محمد هراس، (بيروت: دار الفكر)

البيهقي، أحمد بن الحسين. "السنن الكبرى". (ط١، الهند: مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ)

الثعلبي، أحمد بن محمد. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق ابن عاشور. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م)

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ)

الجوهري، عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي. "مسند الموطأ". تحقيق لطفي الصغير وطه بوسريح. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م)

الخطابي، حمد بن محمد. "أعلام الحديث". تحقيق محمد بن سعد آل سعود. (ط١، مكة: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ)

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. "سنن الدارمي". تحقيق حسين سليم أسد. (ط١، الرياض: دار المغني، ٢٠٠٠م)

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق مجموعة من المحققين. (بيروت: دار الهداية)

الشيباني، أحمد بن محمد ابن حنبل. "فضائل الصحابة". تحقيق وصي الله محمد عباس. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ)

الشيباني، أحمد بن محمد ابن حنبل. "مسند الإمام أحمد". تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير". تحقيق حمدي السلفي. (ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "مسند الشاميين". تحقيق حمدي السلفي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)

الطبري، أحمد بن عبد الله. "الرياض النضرة في مناقب العشرة". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية)

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر.(ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م)

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)

العيني، محمود بن أحمد. "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (بيروت: دار إحياء التراث العربي)

الفراء، يحيى بن زياد الديلمي. "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي. (ط١، مصر: دار المصرية)

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (بيروت: دار ومكتبة الهلال)

القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه. "سنن ابن ماجه". تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة. (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م)

القسطلاني، أحمد بن محمد. "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري". (ط٧،

مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ)

الكرماني محمد بن يوسف. "االكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١هـ)

النسائي، أحمد بن شعيب. "سنن النسائي الصغرى". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. (ط٢، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ)

النووي، يحيى بن شرف. "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)

النيسابوري، محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري. "صحيح ابن خزيمة". تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. (بيروت: المكتب الإسلامي)

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي)

اليحصبي، عياض بن موسى. "إكمال المعلِم بفوائد مسلم". تحقيق يحيى إسماعيل. (ط١، مصر: دار الوفاء، ١٩٩٨م)

اليحصبي، عياض بن موسى. "مشارق الأنوار على صحاح الآثار". (المكتبة العتيقة ودار التراث)

bibliography

Ibn al-Athīr, al-Mubārak b. Muḥammad al-Jazarī. al-Nihāya fī gharīb al-ḥadīth wa-al-athar. Taḥqīq Ṭāhir al-Zawwāwī wa-Maḥmūd al-Ṭanāḥī. (Beirut: al-Maktaba al-ʿIlmiyya, 1979).

Ibn Baṭṭāl, ʿAlī b. Khalaf b. ʿAbd al-Malik. Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Taḥqīq Yāsir b. Ibrāhīm. (2nd ed., Riyadh: Maktabat al-Rushd, 2003).

Ibn al-Mulaqqin, ʿUmar b. ʿAlī b. al-Mulaqqin. al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-jāmiʿ al-ṣaḥīḥ. Taḥqīq Dār al-Falāḥ lil-Baḥth al-ʿIlmī wa-Taḥqīq al-Turāth. (1st ed., Damascus: Dār al-Nawādir, 2008).

al-Azharī, Muḥammad b. Aḥmad. Tahdhīb al-lugha. Taḥqīq Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib. (1st ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2001).

al-Aṣbaḥī, Mālik b. Anas. al-Muwaṭṭaʾ. Taḥqīq Muḥammad Muṣṭafā al-Aʿẓamī. (1st ed., Abū Ẓabī: Muʾassasat Zāyid b. Sulṭān Āl Nahyān lil-Aʿmāl al-Khayriyya wa-al-Insāniyya, 2004).

al-Iṣfahānī, Aḥmad b. ʿAbd Allāh. Ḥilyat al-awliyāʾ wa-ṭabaqāt al-aṣfiyāʾ. (Miṣr: al-Saʿāda, 1974).

al-Bukhārī, Muḥammad b. Ismāʿīl. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Taḥqīq Muḥammad Zuhayr b. Nāṣir al-Nāṣir. (1st ed., Beirut: Dār Ṭawq al-Najāh, 1422/2001).

al-Bazzār, Aḥmad b. ʿAmr al-ʿAtakī. Musnad al-Bazzār – al-Baḥr al-zakhkhār. Taḥqīq Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, ʿĀdil b. Saʿd, wa-Ṣabrī ʿAbd al-Khāliq. (1st ed., al-Madīna al-Munawwara: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, 1988–2009).

al-Bustī, Muḥammad b. Ḥibbān. al-Iḥsān fī taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān. Tartīb al-Amīr ʿAlāʾ al-Dīn ʿAlī b. Balbān al-Fārisī, taḥqīq Shuʿayb al-Arnaʾūṭ. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1988).

al-Baṣrī, Maʿmar b. al-Muthannā. Majāz al-Qurʾān. Taḥqīq Muḥammad Fuʾād Sezgin. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānajī, 1381/1961).

al-Bayhaqī, Aḥmad b. al-Ḥusayn. al-Sunan al-kubrā. (1st ed., Ḥaydarābād: Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-Niẓāmiyya, 1344/1925).

al-Thaʿlabī, Aḥmad b. Muḥammad. al-Kashf wa-al-bayān ʿan tafsīr al-Qurʾān. Taḥqīq Ibn ʿĀshūr. (1st ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2002).

al-Jawharī, Ismāʿīl b. Ḥammād. al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lugha wa-ṣiḥāḥ al-ʿarabiyya. Taḥqīq Aḥmad ʿAṭṭār. (4th ed., Beirut: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, 1407/1987).

al-Jawharī, ʿAbd al-Raḥmān b. ʿAbd Allāh al-Ghāfiqī. Musnad al-Muwaṭṭaʾ. Taḥqīq Luṭfī al-Ṣaghīr wa-Ṭāha Busrīḥ. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1997).

al-Khaṭṭābī, Ḥamad b. Muḥammad. Aʿlām al-ḥadīth. Taḥqīq Muḥammad b. Saʿd Āl Saʿūd. (1st ed., Mecca: Jāmiʿat Umm al-Qurā, Markaz al-Buḥūth al-ʿIlmiyya wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, 1409/1988).

al-Dārimī, ʿAbd Allāh b. ʿAbd al-Raḥmān. Sunan al-Dārimī. Taḥqīq Ḥusayn Salīm Asad. (1st ed., Riyadh: Dār al-Mughnī, 2000).

al-Zabīdī, Muḥammad b. Muḥammad b. ʿAbd al-Razzāq al-Ḥusaynī. Tāj al-ʿarūs min jawāhir al-qāmūs. Taḥqīq majmūʿa min al-muḥaqqiqīn. (Beirut: Dār al-Hidāya).

al-Shaybānī, Aḥmad b. Muḥammad b. Ḥanbal. Faḍāʾil al-ṣaḥāba. Taḥqīq Waṣī Allāh Muḥammad ʿAbbās. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1403/1983).

al-Shaybānī, Aḥmad b. Muḥammad b. Ḥanbal. Musnad al-Imām Aḥmad. Taḥqīq Shuʿayb al-Arnaʾūṭ wa-ākharūn. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 2001).

al-Ṭabarī, Aḥmad b. ʿAbd Allāh. al-Riyāḍ al-naḍra fī manāqib al-ʿashara. (2nd ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya).

al-Ṭabarī, Muḥammad b. Jarīr. Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān. Taḥqīq Aḥmad Muḥammad Shākir. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 2000).

al-Ṭabarānī, Sulaymān b. Aḥmad. Musnad al-Shāmiyyīn. Taḥqīq Ḥamdī al-Salafī. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1405/1985).

al-Ṭabarānī, Sulaymān b. Aḥmad. al-Muʿjam al-kabīr. Taḥqīq Ḥamdī al-Salafī. (2nd ed., Cairo: Maktabat Ibn Taymiyya).

al-ʿAsqalānī, Aḥmad b. ʿAlī b. Ḥajar. al-Nukat ʿalā kitāb Ibn al-Ṣalāḥ. Taḥqīq Rabīʿ b. Hādī al-Madkhalī. (1st ed., al-Madīna al-Munawwara: ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿa al-Islāmiyya, 1404/1984).

al-ʿAsqalānī, Aḥmad b. ʿAlī b. Ḥajar. Fatḥ al-bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. (Beirut: Dār al-Maʿrifa, 1379/1959).

Ibn Zanjūyah, Ḥumayd b. Mukhlad al-Khurasānī. al-Amwāl. Taḥqīq Shākir Dhīb Fayāḍ. (1st ed., Saudi Arabia: Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyya, 1406/1986).

al-ʿAynī, Maḥmūd b. Aḥmad. ʿUmdat al-qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī).

al-Farāhīdī, al-Khalīl b. Aḥmad. al-ʿAyn. Taḥqīq Mahdī al-Makhzūmī wa-Ibrāhīm al-Sāmirāʾī. (Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl).

al-Farrāʾ, Yaḥyā b. Ziyād al-Daylamī. Maʿānī al-Qurʾān. Taḥqīq Aḥmad al-Najjātī, Muḥammad al-Najjār, wa-ʿAbd al-Fattāḥ al-Shalabī. (1st ed., Miṣr: al-Dār al-Miṣriyya).

al-Qazwīnī, Muḥammad b. Yazīd Ibn Māja. Sunan Ibn Māja. Taḥqīq Shuʿayb al-Arnaʾūṭ wa-jamāʿa. (1st ed., Beirut: Dār al-Risāla al-ʿĀlamiyya, 2009).

al-Qasṭallānī, Aḥmad b. Muḥammad. Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. (7th ed., Miṣr: al-Maṭbaʿa al-Kubrā al-Amīriyya, 1323/1905).

al-Nasāʾī, Aḥmad b. Shuʿayb. Sunan al-Nasāʾī al-ṣughrā. Taḥqīq ʿAbd al-Fattāḥ Abū Ghudda. (2nd ed., Ḥalab: Maktabat al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyya, 1406/1986).

al-Nawawī, Yaḥyā b. Sharaf. al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim b. al-Ḥajjāj. (2nd ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1392/1972).

al-Nīsābūrī, Muḥammad b. Isḥāq Ibn Khuzayma. Ṣaḥīḥ Ibn Khuzayma. Taḥqīq Muḥammad Muṣṭafā al-Aʿẓamī. (Beirut: al-Maktab al-Islāmī).

al-Nīsābūrī, Muslim b. al-Ḥajjāj. Ṣaḥīḥ Muslim. Taḥqīq Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī).

al-Yaḥṣubī, ʿIyāḍ b. Mūsā. Ikmāl al-muʿlim bi-fawāʾid Muslim. Taḥqīq Yaḥyā Ismāʿīl. (1st ed., Miṣr: Dār al-Wafāʾ, 1998).

al-Yaḥṣubī, ʿIyāḍ b. Mūsā. Mashāriq al-anwār ʿalā ṣiḥāḥ al-āthār. (al-Maktaba al-ʿAtīqa wa-Dār al-Turāth).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (2)

No.	Researches	page
1-	**Methodology The Consensuses of An-Nawawī On the Narrators Regarding Their Discrediting and Endorsement - Compilation and Study -** Dr. Abdullah bin Saad bin Fahd Al-Ayedhi Al-Qahtani	11
2-	**The impact of newsmen's information on the biographies of hadith narrators -A Foundational and Analytical Study -** Dr. Abdurrahman bin Sulaiman Alshaya	63
3-	**Knowing the last narrators from the sheikhs among the men of the six books - An analytical inductive study -** Prof. Abdullah bin Eid bin Omair Al-Jorboui	111
4-	**Copilot's Technological Capabilities in the Service of The Prophetic Sunnah - An Analytical and Applied Study -** Dr. Abdullah ibn Abdur-Raḥman Abdul-Aziz Al-Shibl	185
5-	**Al-Bukhari's Comments on Hadith Wordings in His Ṣaḥīḥ - An Analytical Study of Motives and Objectives -** Dr. Ayman bin Saleem Al-Oufi	237
6-	**Sayings of the Imams of Da'wah and Contemporary Scholars on the Early Ascetics and Sufis - Compilation and Study -** Dr. Abdul-Ghani bin Hammad Al-Zahrani	283
7-	**the relationship between the pillars of faith and the pillars of the concept of faith** Dr. Khaled Falah Al-Azmi	335
8-	**The efforts of the Islamic University of Madinah in demonstrating the deviation of contemporary parties and groups from the principles of Ahlus Sunnah through the descriptions of the courses of the Faculty of Creed and Da'wah** Dr. Saleem bin Hassan bin Jabir Lughbi	375
9-	**The Prayer of the Led In Front of the Imam at (The Prophet's Mosque) - A Contemporary Jurisprudential Study -** Prof. Adel bin Eid Al-Khdede	435
10-	**Types of intention required in prayer - A comparative inductive jurisprudential study -** Dr. Ahmad bin Mohammad bin Hamad AlHrkan	477

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12-The author should send the following attachments on the portal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Abdullah bin Eid Al-Jarboui
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Professor of Private Law at the Islamic University

Dr. Ali bin Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Naif bin Jabr Al-Sulami
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Faisal bin Jameel Ghazzawi
Imam and Khateeb of Masjid Al-Haraam, and former Professor in the Department of Qiraa'aat at Umm Al-Qura University (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

His Excellency Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

Prof. Ismail Lutfi Japakiya
President of Fatani University, Thailand

Prof. Abdul Hadi bin Abdullah Hamito
Professor of Qiraa'aat at Mohammed VI Institute for Quranic Recitations, in Morocco

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University, Iraq (formerly)

Prof. Najm Abdul Rahman Khala
Former Professor of Noble Hadith and Its Sciences at the International Islamic University Malaysia (formerly)

Correspondence :

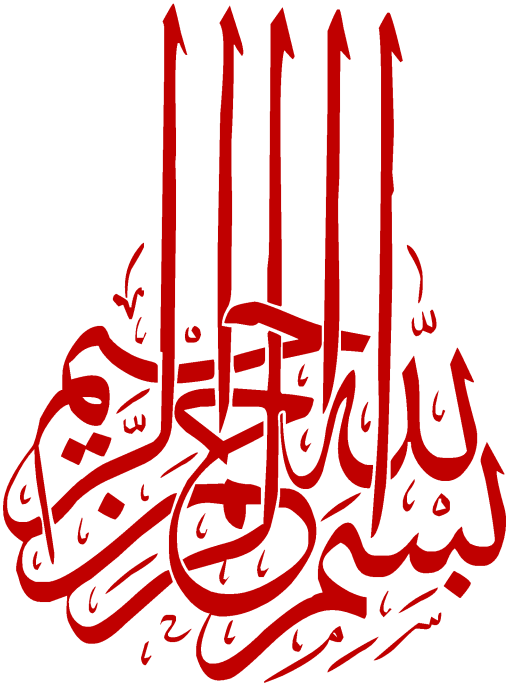
Papers sent should be addressed to the Chief Editor through the journal's portal:

https://journals.iu.edu.sa/ILS

the journal’s website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html




بسم الله الرحمن الرحيم

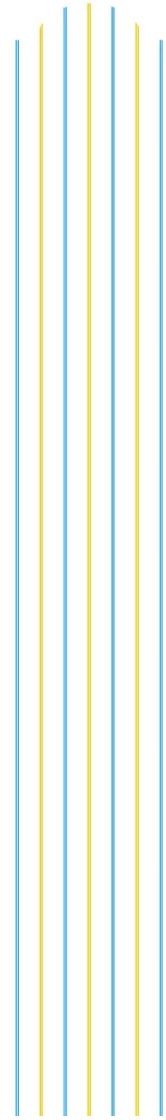




Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901





KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (216) - Volume (2) - Year (60) - March 2026

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (216) - Volume (2) - Year (60) - March 2026